# نظريات ونماذج النمو الاقتصادي في ميزان الجرح والتعديل
## مع التركيز على الحل التنموي الإسلامي –

# Theories and models of economic growth in the balance of the Wound and the Amendment
- With a focus on the Islamic Development Solution -

**إسماعيل بن قانة**
جامعة قاصدي مرباح ( الجزائر)
benggana@gmail.com

**ملخص:**

تطورت نظريات ونماذج النمو في أعقاب حصول الغالبية العظمى من البلدان المتخلفة المستعمرة، وشبه المستعمرة والتابعة على استقلالها السياسي وتصديها لمهمات إعادة بناء اقتصادياتها التي كانت ترزح تحت وطأة الاستعمار بفضل اجتهادات الاقتصاديين الرأسماليين الذين حاولوا بعث التنمية في بلدانهم التي دمرتها الحرب.

ومع صعود الاتحاد السوفيتي إلى منصة الريادة العالمية في ثوب الاشتراكية، بقي معسكرا الشرق والغرب يكيدان لبعضهما فيمن يكون له أنصار كثر، إلا أنهما كثيرا ما تعرضوا لانتكاسات وأزمات اقتصادية، لعل أهمها أزمة 1929 بالنسبة للرأسمالية وأزمة 1989 التي أردت بالمعسكر الشرقي الاشتراكي، وهو الأمر الذي جعل من الرأسماليين يستعينون بمبادئ الاقتصاد الإسلامي لحل أزماتهم على غرار أزمة الرهن العقاري.

في هذه الورقة البحثية يحاول الباحث إظهار بعض نقائص النماذج والنظريات التنموية سواء الاشتراكية أو الرأسمالية حين يضعها على مائدة الجرح والتعديل الإسلامية.

**الكلمات المفتاحية :** نظريات ونماذج النمو، الاقتصاد الإسلامي ،الاشتراكية والرأسمالية ، الأزمات الاقتصادية ، الدول النامية.

**Abstract:**

Theories and models developed in the wake of growth for the vast majority of underdeveloped countries colony, and semi-colonial and dependent on political independence and addressing the tasks of rebuilding their economies that were straining under the weight of colonialism thanks to the jurisprudence

With the rise of the Soviet Union to global leadership platform in the socialist dress, remained a camp east and west Akidan to each one who is his supporters are many, but they are often subjected to setbacks and economic crises, perhaps the most important crisis in 1929 for capitalism and the crisis of 1989 that I wanted the eastern camp socialist, which Making capitalists are getting help from the principles of Islamic economics to resolve crises like the subprime mortgage crisis.
In this paper the researcher is trying to show some of the shortcomings of development models and theories, whether socialism or capitalism when put on the wound and the Islamic Amendment table.

**Keywords:** Theories and models of growth- Islamic economics - socialism and capitalism - economic crises - developing countries.

**تمهيد :**

انطلقت الأفكار الأولى التي تنادي بالتنمية والنمو منذ القدم مع ظهور الحضارات القديمة كالبابليين، الأشوريين والمصريين واستمرت مع الزمن تتطور بتطور العلوم وتخصصها.

بعد الحرب العالمية الثانية ومع خروج اغلب الدول التي شاركت فيها منتصرة أو مهزومة وقد نالت حظا من الدمار الذي لحق باقتصادياتها، وكذا حصول العديد من الدول الحديثة على استقلالها السياسي وتصديها لمهمات إعادة بناء اقتصادياتها التي كانت ترزح تحت وطأة الاستعمار (السياسي والاقتصادي) الذي استمر سنين طويلة يستنزف مواردها لصالحه وجعلها سوقا لتصريف منتجاته بالإضافة إلى مساهمته في تخلف تنظيماتها الاجتماعية والإدارية والفنية.

في تلك الفترة انطلق الكثير من الاقتصاديين، المفكرين والمؤرخين يعرضون نظرياتهم ونماذجهم حول كيفية الارتقاء بتنمية ونمو هذه الدول مستعمرة كانت أم مستقلة حديثا علما أن صراعا خفيا بدأ يطفو بين نظامين اقتصاديين عالميين أولهما قديم رأسمالي أفرزته الثورة الصناعية، والثاني جديد اشتراكي مضاد له أفرزته الأفكار الماركسية ولم يكتب له النور إلا مع انتصار الثورة البلشفية في روسيا عام 1917 فاتسعت رقعة أتباعه مشكلة من اتحاد سوفيتي ودول أوروبا الشرقية، إضافة إلى دول أخرى ساندته ماديا ولوجستكيا في صراعه البارد مع القطب الآخر.

من هنا انقسمت هذه النظريات والنماذج في اتجاهين لتصبح من الأدوات المستخدمة في صراع المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي[1] وبين هذا وذاك تضائلت سطوة نظام ثالث لطالما حكم جزءا كبيرا من العالم ووصلت أفكاره حدود المشرق والمغرب، انتشرت تارة بالفتوحات وطورا آخر بالتجارة، هذا النظام هو النظام الاقتصادي الإسلامي الذي يستمد أفكاره من مبادئ الشريعة الإسلامية، هذا النظام الذي سنقارنه مع النظامين الاقتصاديين السابقين من خلال نظرياتهم ونماذجهم في التنمية والنمو.

**1 – نظريات ونماذج النمو: الفروض والتطبيق :** يحار المرء إذا ما حاول تصنيف نظريات التنمية ونماذج النمو، ومصدر هذه الحيرة أن هذه النظريات أو النماذج[2] تنطلق من قضايا متباينة إن لم تكن متعارضة على غرار النظريات الليبرالية الرأسمالية والنظريات الماركسية الاشتراكية.

هذه النظريات والنماذج التي يمكن أن نحدد لها أربعة افتراضات أساسية تكاد تستند إليها وهي: [3]

**الأول:** إن التنمية تعني التقدم نحو أهداف عامة معينة محددة بوضوح، أهداف مشتقة من واقع الدول المتقدمة، وتختلف مسميات هذه الدول باختلاف الدارسين...؛

**الثاني:** وهو أن الدول المتخلفة سوف تتقدم أو تتجه نحو نموذج الدول المتقدمة حالما تتمكن من التغلب على عقبات اجتماعية وسياسية وثقافية ونظامية وهنا تطفو على السطح مفاهيم ومصطلحات عديدة مثل: "المجتمعات التقليدية"، "الأنساق الإقطاعية"، أما المعاني التي تشير إليها هذه المصطلحات فتختلف من نظرية إلى نظرية أخرى؛

**الثالث:** إن عمليات اقتصادية وسياسية وسيكولوجية معينة يمكن تحديدها وحصرها، ومن شأن ذلك معاونة دول العالم الثالث على تحقيق حشد شامل رشيد لمواردها القومية؛

**الرابع:** وهو ضرورة التنسيق بين القوى الاجتماعية والسياسية المختلفة (داخل المجتمع) من اجل تدعيم سياسة التنمية وتحديد الأساس الإيديولوجي الذي يمكن من خلاله تحديد علاقة الدول المتخلفة بدول العالم الأخرى فيما يتعلق بـ"مهام" أو واجبات التنمية.

وطالما أن هدفنا هو التعرف على مدى كفاءة أو ملائمة نظريات التنمية ونماذج النمو في فهم مشكلات العالم الثالث فان ذلك يفرض علينا تجاوز بعض المشكلات النظرية والمنهجية الدقيقة وعلى الرغم من هذا التجاوز إلا انه يستوقفنا مشكل آخر يكمن في من يرى عدم ملائمة هذه النظريات والنماذج أصلا لاقتصاديات الدول النامية وبين مؤيد لها.

فالمعارضين لهذه النظريات والنماذج ينطلقون من أن هذه النظريات والنماذج غير منسجمة بصفة كاملة للتنمية في الدول النامية وذلك لعدد من العوامل لعل أهمها: [4]

1) إن النظريات القائمة إنما وجدت في أصلها لمعالجة اقتصاديات الدول الغربية ذات المجتمع الصناعي الذي يختلف اختلافا بينا عن مجتمعات البلدان المختلفة؛ [5]
2) إن اهتمام الاقتصاديين في البلاد المتطورة لم ينصب على مشاكل البلدان المتخلفة إلا منذ زمن قريب، إذ كان جل اهتمامهم في الماضي ينصب على معالجة أمور هذه البلدان كمستعمرات عليها أن تزود بلادهم بالمواد الخام والأسواق، كما عليها أن تقبل فائض إنتاجهم؛
3) إن أية نظرية اقتصادية إنما تبنى على معطيات اجتماعية معينة من حيث سلوك الوحدة القرارية وردود فعلها، ولقد قامت نظريات التنمية وردود فعلها، ولقد قامت نظريات التنمية المعروفة على أساس اعتماد سلوك الفرد في المجتمع الغربي...

إلا أن هؤلاء المعارضين لهذه النظريات والنماذج يختلفون بالمقابل في اقتراح طرق التنمية التي يجب أن تأخذ بها الدول النامية حتى تحقق التنمية المنشودة، فمنهم[6] من يرى أن يكون لكل بلد نامي نموذج مستقل يأخذ بعين الاعتبار واقع وتراث وطبيعة وتطلعات الدول المتخلفة وعلى أي حال فانه يمكن تمييزه بالنقاط التالية:

**أولا/** انه نموذج الإنسان، يحتاج لعقل جديد، وإنسان جديد، ونظام سياسي جديد، وبنية اقتصادية جديدة...ولان خلق بنى اقتصادية واجتماعية جديدة بحاجة لهذا الإنسان ومن اجله، فهو بإيجاز نموذج إنساني لأنه يهدف إلى تبديل إنسان الدول المتخلفة...؛

**ثانيا/** عملية التنمية في هذا النموذج تتضمن جانبين[7]: أولهما ذو طبيعة سلبية وهي هدم التركيب القائم للمجتمع وللاقتصاد الوطني، وثانيتهما ذو طبيعة ايجابية وهي إقامة تركيب جديد لمجتمع واقتصاد البلدان المتخلفة (تغييرات في: هيكل الاقتصاد الوطني، التركيب الطبقي للمجتمع، الهيكل النوعي في القوى العاملة وتقليص أو إلغاء المجموعات الطفيلية على الاقتصاد)؛

**ثالثا/** يعتمد هذا النموذج على القطاع العام لان هناك مشاريع كبيرة لا تقدر عليها إلا الدولة ولان هناك مهام عديدة لا يمكن للبرجوازية في الدول المتخلفة أن تحققها، كما أن الدولة هي القادرة على إعادة توزيع الثروة؛

**رابعا/** يشترط هذا النوع وجود سلطة وطنية ديمقراطية تقدمية وهذا يعني أن عملية التنمية فيه لا تعني إزالة العوائق المعرقلة لمسيرة التطور فحسب، بل إقامة المؤسسات الضرورية لانجاز مهام التنمية.[8]

ويرى البعض الأخر[9] أن أغلب الكتابات التي تتناول تنمية دول العالم الثالث اهتمت بالتفاصيل السطحية المعاصرة وابتعدت عن الفهم التاريخي لظروف هذه الدول، فالتخلف حسب هذه الكتابات هو نتاج لاستمرار بقاء الأشكال الإقطاعية جنبا إلى جنب الأشكال الحديثة.

فالتنمية في هذه الدول كانت "ذات اتجاه خارجي" مما أسهم في دعم التخلف الصناعي، التكنولوجي والاجتماعي بوجه عام وبقاء الاقتصاد الزراعي الإقطاعي، أدى إلى ظهور حالة من عدم التوازن الاقتصادي.

وتذهب هذه الكتابات بعد ذلك إلى أن الحل الوحيد الممكن لتجاوز التخلف هو تبني سياسة تنموية "ذات اتجاه داخلي" تؤدي إلى ظهور مراكز قومية لصنع القرارات، وهناك عوامل مساعدة في هذا المجال منها، ضعف موقف الطبقة الاجتماعية الاستقلالية، ثم تدعيم مكانة الطبقة الوسطى وظهور جهاز حكومي مستقل (ليبرالي الطابع) يحافظ على مبادرة القطاع الخاص برغم تدخله في تنظيم الاقتصاد على مستوى قومي.

وباختصار فان مسؤولية التنمية تميل شيئا فشيئا إلى الاتجاه نحو الدولة ومن الطبيعي أن يساعد هذا على مواجهة التخلف في كافة المجالات: العلمي، التكنولوجي والثقافي وفي نهاية الأمر سوف يختفي "الاغتراب الثقافي" الذي عاشته دول العالم الثالث لفترة طويلة.

وبفضل سياسات هذه الدول المستقلة فإنها ستكف عن محاكاة الدول المتقدمة وسوف تمتلك ثقافة متميزة وعلى ذلك يصبح هذا الوعي– في نظر هذه الكتابات دائما– نقطة انطلاق لصياغة إيديولوجية للتنمية تستند إلى توحيد المصالح الوطنية في إطار هدف عام مشترك هو إقامة مجتمع وطني مستقل.

أما المتفائلون[10] بهذه النظريات والنماذج فيرون أن المشكلة تكمن فقط في أن بعض من هذه النظريات والنماذج قد وضعت لتحليل التركيب الاقتصادي المعقد للاقتصاديات المتقدمة فمن الخطأ استخدامها لدراسة تركيب البلدان النامية لأنها ابسط من تركيبات البلدان المتقدمة فضلا عن الاختلافات في مراحل النمو الاقتصادي وتوفر الموارد الطبيعية...لذلك أصبح من الضروري قيام الاقتصاديين بتحوير هذه النظريات الاقتصادية لجعلها أكثر ملائمة للبلدان النامية عن طريق الأخذ بنظر الاعتبار الظروف المعينة التي تغير الإطار المؤسسي وتسبب الاختلاف في العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية بين البلدان النامية ونظيرتها المتقدمة.

فهناك الكثير من أدوات التحليل الكلاسيكية والنيوكلاسيكية قد برهنت على أنه بالإمكان تطبيقها بعد تحوير وتوسعة عليها، فنظرية الأسعار مثلا يجب أن توسع لاستيعاب مشكلات توزيع الموارد الاقتصادية في البلدان النامية واستعمال ما تتضمنه نظرية الأسعار ووضع السياسات الاقتصادية الملائمة لتنمية اقتصاديات البلدان النامية، على أنه يجب أخذ بعين الاعتبار كذلك الصفات غير المشتركة للبلدان النامية كحجم اقتصادياتها وعدد سكانها ومواردها البشرية في حالة تحوير هذه النماذج والنظريات في شكل قطري(أي كل بلد لوحده).

**2– الدول النامية والحل الاقتصادي الإسلامي التنموي :** تحدثنا فيما مضى عن نظرة التيارات الرأسمالية الليبرالية والتيارات الماركسية الاشتراكية للتنمية الاقتصادية وكيف اختلفت رؤاهم وأفكارهم ليس بين التيارات فحسب، بل وحتى داخل التيار الواحد.

إن مفهوم التنمية في الإسلام يعتمد على مجمل الأسس الفلسفية والخصائص التي يتميز بها الاقتصاد الإسلامي من حيث أن النشاط الاقتصادي هو نشاط تعبدي، وأن الاقتصاد غير محايد، فضلا عن الرقابة الذاتية والاهتمام بتنمية طاقات الإنسان الروحية والتعبدية التي تجعله قادرا على الاستمتاع بصورة أفضل مهما كان قدر الإشباع الذي يحققه[11]، الأمر الذي يساعد على تخفيف حدة المشكلة الاقتصادية.[12]

والواقع أن الأمر يجعل قضية التنمية في التصور الإسلامي ليست قضية رفاه مادي فحسب بعيدا عن المعايير والقيم الأخلاقية والضوابط والأطر والاهتمامات الاجتماعية والروحية، إنما تتواكب وتتوازن العناية بالرفاه المادي مع العناية بالقيم الخلقية والعدالة الاجتماعية، والعناية بالمصالح الخاصة والمصالح العامة بنسق متوازن يحترم الحقوق الفردية ويصونها ولكنه يقيدها بما يحقق المصلحة العامة ويحمل الأفراد من الواجبات المادية و المعنوية ما ينهض بالمجتمع ويحقق استقراره وتقدمه.[13]

انطلاقا من هذه الأسس والخصائص نستنتج وجهة نظر الإسلام للتنمية الاقتصادية والتي يمكن إيجازها في الأسطر التالية:[14]

1) إن القران الكريم كتاب عقيدة وشريعة وقد احتوى على بعض الأفكار الاقتصادية التي تدخل في إطار المعاملات، لذلك فان الإنسان أو المسلم بشكل خاص وجب عليه أن يستنبط في إطارها نظرية للإنتاج والتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

2) أن التنمية الاقتصادية في الإسلام هي تنمية اجتماعية في الوقت ذاته وهي واجب على الفرد، المجتمع والدولة معا، قال تعالى:" هو الذي جعل لكم الأرض دلولا فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه واليه النشور"؛[15]

3) في قوله تعالى: " هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها" [16] دليل على وجوب عمارة الأرض وتعميرها ومن هنا يستنبط مفهوم التنمية الاقتصادية والاجتماعية كاصطلاح حداثي معاصر؛

4) قاعدة الحلال والحرام في الشريعة الإسلامية مقياس للتمييز بين النشاطات النافعة والنشاطات الضارة في كل المجالات والتي منها مجالات التنمية الاقتصادية؛

5) عملية التنمية الاقتصادية في الإسلام تهدف إلى إشباع الرغبات والحاجات المادية لبني البشر والتي تهدف بدورها إلى تحقيق العبودية لله وأعمار الأرض.

وهكذا يظهر لنا أن التنمية الاقتصادية في الإسلام ليست مجرد العمل على زيادة الإنتاج وتحقيق الرفاه المادي وإنما هي كما عرفها خورشيد احمد: " إعادة بناء: اجتماعية اقتصادية شاملة على هذي نموذج مختلف كل الاختلاف، له فروضه الخاصة، ومثله ومعطياته المتميزة وممره التنموي، نموذج فريد ذي قيم خاصة به".[17]

أو أنها كذلك:" عملية مستمرة للتغيير الجذري الشامل لهياكل المجتمع وتهتم بالجوانب الاجتماعية والروحية والخلقية والسياسية والاقتصادية وتهدف إلى تنمية الموارد البشرية والموارد الاقتصادية الأخرى واستغلالها بطريقة متوازنة لتحقيق أعلى مستويات الرفاهية لأفراد العالم الإسلامي" كما عرفها عبد السلام العبادي.[18]

يقوم الأسلوب الإسلامي لتحقيق هذه التنمية على أساس تعاون الفرد والدولة معا، يكمل كلاهما الآخر ولا يغني احدهما عن الآخر ومن هنا كان اعتراف الإسلام بالملكية المزدوجة الخاصة والعامة، على نقيض النظامين الرأسمالي والاشتراكي، فالأول يجد أن التنمية هي في الأساس مسؤولية الفرد او القطاع الخاص، ويرى الثاني أن التنمية مسؤولية الدولة أو القطاع العام.

إن المتتبع لواضعي السياسات الاقتصادية ومصممي الخطط التنموية في البلاد النامية بشكل عام والبلاد العربية الإسلامية بشكل خاص يجدوا أنهم اخذوا من الشرق (أي الاشتراكي) ومن الغرب(الرأسمالي) كل أفكارهم على أمل الخروج من دوائر التخلف التي تحيط بهم، ومبرراتهم في ذلك كثيرة لا يسع المجال لعرضها، بل إن أمر تخطيط التنمية الاقتصادية في كثير من هذه البلدان قد أوكل إلى خبراء أجانب على النقل الحرفي لنماذجهم التنموية في البلاد المتقدمة.

**3- فكر اقتصادي تنموي قوي يفتقر لنظرية:** يجب أن نشير هنا إلى أنه لا توجد لحد الآن نظرية إسلامية للتنمية الاقتصادية فهي لم تكتب بعد، كما هو الشأن بالنسبة للرأسمالية أو الماركسية وذلك يرجع إلى أسباب تاريخية وحضارية معاصرة تتلخص في تخلف المجتمعات الإسلامية وتبعيتها للحضارة الأوروبية بشقيها الليبرالي أو الاشتراكي ولكن المجال ليس جدبا، ففي تجربة البنوك الإسلامية وفي تجربة المؤسسات الإسلامية في عدة بقاع من العالم، بالإضافة إلى كتابات المفكرين والباحثين الإسلاميين القدامى والمحدثين ما يشكل شتلات متفرقة يمكن جمعها في شكل إبداعي جديد في حقل واحد يقدم لنا نظرية إسلامية للتنمية الاقتصادية.

ولعل من هذه الشتلات ما أورده "**ابن خلدون**" [19] في مقدمته عن مراحل النمو الاقتصادي وربطها بالنمو السياسي والاجتماعي للدولة مستبقا في ذلك "روستو" ونظريته في المراحل، فلقد انطلق "ابن خلدون" من فكرة أن للدولة أعمار طبيعية كما للأشخاص وان كانت تختلف عليها حسب الظروف، كما ان الدولة تقوم على أساس العصبية وهي الشعور الذي يتكون لدى جماعة متماسكة من الناس متحدة الهدف فبذلك تستقر الدولة وتخلد على امتداد التاريخ.

"ابن خلدون" الذي ذكر أن الأعمار ثلاثة أجيال، الجيل الأول وتظل فيه الدولة محتفظة بالعصبية، فتضل قوية، أما الجيل الثاني فتتكسر فيه حدة العصبية بعض الشئ، وفي الجيل الثالث ينسى الناس تماما فكرة العصبية وتصبح الدولة معرضة للنقوص ويسير حالها من ضعف إلى ضعف، وهنا يشرح " ابن خلدون" إن دولة في بداية تكوينها تتمتع بالقوة في بنيانها السياسي والاجتماعي، وخاصة إذا اعتمد على مبادئ صالحة قويمة مثل دين أو دعوة.

إن هذه الفترة تكون فيها معاملة القائمين بأمور الدولة عادلة للرعايا وبذلك يتهيأ فيها المناخ المناسب لنشاطهم الاقتصادي فيزداد تفاؤل الرعايا وينشطون في عملية البنيان والعمران والبناء الاقتصادي، وفي ظل هذه الظروف تتكاثر الأعداد السكانية وهو شرط ضروري مصاحب للنمو الاقتصادي كما يرى "ابن خلدون".

ثم يشرح كيف يصيب الدولة الخلل او الاختلال فيقول:" إن الخلل الأول يبدأ متى استفحل العز وتوفرت النعم بدور الجبايات لان هذه الأحوال تؤثر في أخلاق القائمين على حماية الدولة، فتهبط عزائمهم وتميل نفوسهم إلى الجبن والكسل وقد يتنازعون على الحكم ثم يزيد الإسراف في النفقات القائمين على الدولة بما يعتريهم من أبهة العز وتجاوز الحدود بالبذخ فيقصر دخل الدولة عن خرجها"[20] وهذا هو الخلل الثاني في حياة الدولة.

أما المفكر المعاصر "**مالك بن نبي**" [21] فيرى أن تحديد شروط الانطلاق في التنمية الاقتصادية مرتبط بتحديد عوامل التخلف ومشروط بالرقعة الحضارية أين اتخذت الحياة نفس الإشكال وتفاعل معها الفرد فأصبحت أفكاره وأفعاله ذات منوال واحد نجده في أقطار ومدن مختلفة.

ويرجع " مالك بن نبي" أسباب تخلف التنمية الاقتصادية وفق المنهج الإسلامي إلى عاملين اثنين هما[22]:

- ضعف الأساس المفاهيمي (ضعف المنهج)
- اللافاعلية في المجتمع الإسلامي.

إن سبب ضعف الأساس المفاهيمي يكمن في تلك القابلية للاستعمار التي لم يتخلص منها بعد ذلك الرجل المتخلف وتظهر اثأر هذا التخلف في حركاته وتصرفاته الناطقة عن أفكاره الميتة والمميتة التي يتحملها عقله، فكانت النتيجة جد سلبية فبدل أن يتجه العالم الإسلامي صوب عالم الأفكار وجد نفسه في مواجهة عالم الأشياء، وجد نفسه يأخذ منتجات الحضارة من دون تعب ولا أي نقد وحتى الضرورات اضطر إلى أن يفتش عنها في منوال لم يساهم هو في صناعته، ولقد جاء هذا الضعف لعدم تحديد موقفنا من المناهج الموجودة والتي فرضت نفسها رغم أنها غير صالحة في كثير من الميادين الاقتصادية والاجتماعية.

يضاف إلى ضعف جهازنا المفاهيمي عامل آخر تسبب في تكريس الركود والخمول في المجتمع الإسلامي وهو اللافاعلية، هذه الأخيرة ليست إرادية ولكنها مرض قد يعالج اذا ما استعاد العالم الإسلامي تشكيل أساسه المفاهيمي بتركيب الإنسان، التراب و الوقت او بعبارة أخرى لو أستعاد حضارته المفقودة.

وتظهر ملامح اللافاعلية في المجتمع الإسلامي في عدم استعمال كل القدرات الإنتاجية المتاحة فيه والطاقة الاجتماعية المتبددة بسبب العجز الذي أصاب عالم الأفكار وتفكك العلاقات الاجتماعية.

وعندما نتأمل راهن المجتمع العربي والإسلامي نجد بأنه يرفض التخلف بكل أنواعه وأشكاله من أمية ومجاعة وهو الآن يحاول دخول عالم الكبار بعد أن ضاق ويلات ومرارة الفقر والتخلف ...ولعل أفضل عمل تبدأ به أية دولة من اجل انطلاقة اقتصادية قوية هو تركيب عناصر الحضارة: الإنسان، التراب والوقت داخل شبكة اجتماعية قوية يكون عنصر الدين فيها ذو مكانة عالية هذا العنصر هو الذي يعطي لهذا التركيب قيمته الأخلاقية.

والإنسان الذي نتحدث عنه في هذا التركيب هو الإنسان المكيف في المجتمع القادر على أن يؤثر في المجتمع بثلاثة مؤثرات رئيسية هي: الفكر، العمل، والمال وبعبارة أخرى فان قضية الفرد في المجتمع مربوطة بتوجهه في نقاط ثلاث: توجيه الثقافة، توجيه العمل وتوجيه المال.

ولقد اهتم " مالك بن نبي" بفكرة التوجيه بل جعل منها شرط أساسي في عملية التنمية فبالتوجيه يكون العمل نافعا ويرتقي هذا العمل ويجب أن يكون التوجيه المنهجي للعمل شرطا عاما أولا ثم وسيلة لكسب العيش بعد ذلك.[23]

وهذا التوجيه لن يكون فعالا، إلا إذا اخذ شكلا رسميا تسهر عليه مؤسسات مختصة في توجيه العمل وخاصة منها المهتمة بتوجيه اليد العاملة العاطلة والمؤسسات الاقتصادية المختصة في توجيه رؤوس الأموال المحلية والأجنبية توجيها صادقا من اجل تحقيق التنمية الشاملة التي تراعي الفرد وتعطيه فرصة في الحياة.

**الخلاصة** : ومجمل القول أن الفكر الاقتصادي الإسلامي هو فكر جامع لكل ماهو مفيد من أفكار اشتراكية أو رأسمالية، كونه ينسجم مع الفطرة الإنسانية ومع العقل، ينطلق من الإنسان ولأجل الإنسان، يعطي الفرص لكل إنسان جاد يريد العمل والإنتاج ليكتسب ويغتني، كما انه لا ينسى كل أولئك المقهورين والضعفاء الذين تعترت بهم السبل فهم مسؤولية

المجتمع الذي يجب أن يعولهم ويهتم لشأنهم من بيت مال المسلمين بفضل آليات الزكاة والصدقات المنظمة لحياة الناس والمهذبة لأخلاقهم.

**الهوامش والمراجع :**

[1] مثل نظرية المراحل للمؤرخ الاقتصادي البريطاني "روستو Rostow " التي ظهرت خلال فترة الخمسينات بهدف جلب أنظار الدول النامية إلى المعسكر الرأسمالي خوفا من المد الشيوعي الذي بات يوسع من دائرة أنصاره.

[2] ويمكن أن نضم إليهما "الاستراتيجيات" كذلك لأنها تمثل الحالة التطبيقية لهذه النظريات والنماذج.

[3] لزيادة التفصيل انظر إلى: سلامة، رمزي علي إبراهيم، **اقتصاديات التنمية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية (مصر)، 1986، ص 07

[4] الحسيني، السيد، **التنمية والتخلف**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية (مصر)، 1993، ص ص 171–172.

[5] كما أن الاتجاهات التي نادى بها أصحاب المدرسة الاقتصادية الهندية مثل : كوريهارا (Kurihara) و ابرويوس (Aprops) واكاتوالا (Agatwala)–بالرغم من الدراسات القيمة التي جاءت بها– ما هي في الواقع إلا تعديلا للنظريات الغربية ومحاولة لتطبيقها على اقتصاديات البلدان المتخلفة (انظر إلى : العمادي، محمد، مرجع سبق ذكره، ص 87).

[6] لزيادة التفصيل انظر إلى: **التنمية الاقتصادية**، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، منشورات جامعة حلب، سوريا، 1985، ص ص 105–106.

[7] لزيادة التفصيل انظر إلى: حبيب، كاظم، **مفهوم التنمية الاقتصادية**، الفارابي، العراق، 1970، ص ص 38–43.

[8] لزيادة التفصيل انظر إلى: حبيب، كاظم، نفس ا لمرجع والصفحات.

[9] أنظر إلى: الحسيني، السيد، مرجع سبق ذكره، ص ص 179–183.

[10] لزيادة التفصيل انظر إلى: النجفي، سالم توفيق و القريشي، محمد صالح تركي، **مقدمة في اقتصاد التنمية**، جامعة الموصل، العراق، 1988، ص ص 30–31.

[11] لزيادة التفصيل انظر إلى: حلاوة، جمال و صالح، على، **مدخل إلى علم التنمية**، دار الشروق، الأردن، 2010 ، ص ص 169–170.

[12] المشكلة الاقتصادية التي لا يتفق فيها المفهوم الإسلامي مع الرأسمالية من أنها مشكلة الطبيعة وقلة مواردها، لأنه يرى أن الطبيعة قادرة بما أودع الله فيها على ضمان كل حاجات الحياة، التي يؤدي عدم إشباعها إلى مشكلة حقيقية في حياة الإنسان. كما لا يرى أنها مشكلة تناقض بين الإنتاج وعلاقات التوزيع فقط كما تقرر الماركسية، وإنما المشكلة هي قبل كل شيء مشكلة الإنسان في هذا الكون الفسيح كل مصالحه و منافعه. قال الله تعالى"...و أتاكم من كل ما سألتموه...".

[13] العبادي، عبد السلام، **التنمية من منظور إسلامي**، في أعمال الندوة " التنمية من منظور إسلامي"، المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، عمان، 1991، ص 665.

[14] لزيادة التفصيل انظر إلى: حلاوة، جمال و صالح، على، **مدخل إلى علم التنمية**، دار الشروق، الأردن، 2010، ص ص 170–171.

[15] سورة الملك : الآية

[16] الاية

[17] خورشيد، احمد، **التنمية الاقتصادية في إطار إسلامي**: ضمن كتاب " **قراءات في الاقتصاد الإسلامي**"، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة ( السعودية)، 1980، ص 89.

[18] العبادي، عبد السلام، **مرجع سبق ذكره**، ص 987.

[19] **ابن خلدن:** هو أبو يزيد عبد الرحمن بن محمد المعروف بابن خلدون، ولد عام 1332 م بتونس من أصل اندلوسبي، كان فلكيا، اقتصاديا مؤرخا وفقيها، رياضيا، استراتيجيا، فيلسوفا ورجل دولة، يعتبر مؤسسا لعلم العمران البشري او ما يطلق عليه

اليوم بعلم الاجتماع، اشتهر بمقدمته من كتاب "العبر" والتي تعرض من خلاله للعديد من الأمور الهامة كـالعمران، السـكان، الحضارة، التنمية وغيرها، توفي عام 1406.

[20] يسري، عبد الرحمن احمد، **تطور الفكر الاقتصادي**، ط5، الدار الجامعية، الإسكندرية (مصر)، 2003، ص 159.

[21] **مالك بن نبي:** من أعلام الفكر الإسلامي العربي في القرن العشرين، ولد بتبسة "بالجزائر سنة 1905، تتلمذ في الكتاتيب وفي المدارس الفرنسية وسافر إلى فرنسا لكنه عاد منها واشتغل بالمحكمة ثم عاود السفر إليها حيت تخرج مساعد مندس لاسـلكي، وبعد رؤيته مآسي شعب بلاده وشعوب الدول الإسلامية والنامية شرع يؤلف في قضايا العالم الإسلامي واصدر له عدة كتـب منها: الظاهرة القرآنية (1946)، شروط النهضة (1948)، فكرة الإفريقية الأسيوية (1956)، ..وهي كلها كتب قيمة اسـتبق فيها عصره وتنبأ بالمستقبل، واشتغل فيما تبقى من حيات مديرا للتعليم العالي، حتى استقال سنة 1967 متفرغاً للكتابة، بادئـاً هذه المرحلة بكتابة مذكراته، بعنوان عام **مذكرات شاهد القرن.**، توفي عام 1973.

[22] لزيادة التفصيل انظر إلى: بحيري، قادة، **محطات اقتصادية من فكر مالك بن نبي**"، دار الغـرب، الجزائـر، 2005، ص ص 139-145

[23] بن نبي، مالك، **شروط النهضة**، (ترجمة: عمر مسقاوي وعبد الصبور شاهين)، دار الفكر، دمشـق، 1986، ص 32 ومـا بعدها.